

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٥٠

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08397(A)



* 1 6 0 8 3 9 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٥٠ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون، جرى يوم الأحد الماضي الموافق للثامن من آذار/مارس الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وكما ذكرت بالأمس في هذا الصدد، أود أن أدعو ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية لإلقاء كلمة أمام المؤتمر على غرار السنوات السابقة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة ميا غاندينبرغر للإدلاء ببيان أمام المؤتمر بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

السيدة غاندينبرغر (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية) (تكلمت بالإنكليزية): خلال السنوات القليلة الماضية، سُمح لمنظمي، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، بالإدلاء ببيان في مؤتمر نزع السلاح بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. أما في السنوات التي سبقت ذلك، فكان رئيس المؤتمر وقتذاك يدلي ببيان الرابطة.

وهذا هو الوقت الوحيد من السنة الذي يُسمح فيه لأي صوت من أصوات المجتمع المدني بدخول قاعة المؤتمر هذه. وقد تكون هذه آخر مرة يُسمع فيها صوتنا هنا.

إن المؤتمر لم ينخرط في أعمال موضوعية منذ ١٧ عاماً. فقد نجحت أقلية صغيرة جداً من الدول في عرقلة اعتماد أو تنفيذ برنامج عمل طوال هذا الوقت كله. ومع ذلك فإن العديد من الدول الأعضاء الأخرى ترفض السماح بتغيير أساليب العمل والنظام الداخلي وزيادة عدد الأعضاء أو التفاعل مع المجتمع المدني.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، اسمحوا لي أن أشرح لكم ما نشعر به بوصفنا المنظمة الوحيدة في المجتمع المدني التي لا تزال تولي اهتماماً لمؤتمر نزع السلاح.

في الأسبوع الماضي، اضطررتُ من أجل حضور الجزء الرفيع المستوى أن أسلك طريقاً ملتوياً وأنا متجهة إلى الصالة، لأن موظفي الأمن لم يسمحوا لي بالمرور. ذلك أنني كنت سأدنو أكثر مما ينبغي من القاعة التي كان سيتحدث فيها بعد ٢٠ دقيقة من مروري أحد كبار الشخصيات الرفيعة المستوى.

وحتى بعد أي جلسة عامة عادية، فإنني أضطر إلى الانتظار خارج قاعة المجلس ليأتي شخص من الأمانة ليسلمني البيانات التي أدليت بها، لأنني غير مسموح لي بدخول القاعة. وبالمناسبة فإن هذه الممارسة لم تأت قط بناء على قرار رسمي. ففي عام ٢٠٠٤ تقرر السماح للمجتمع المدني بدخول القاعة قبل افتتاح الجلسة وبعد انتهائها. بيد أن هذا الأمر تغير من دون صدور قرار رسمي بذلك.

هذه ليست سوى أمثلة قليلة على الإهانات التي يتعرض لها المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح. ونحن لا نتعرض لها في المنتديات الأخرى لنزع السلاح، لا في اللجنة الأولى، ولا في اجتماعات الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ولا في اجتماعات معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، لكم أن تتصوروا مدى سرورنا عندما عرض السفير لوموناكو مشروع القرار القاضي بزيادة إمكانية وصولنا إلى المؤتمر والمشاركة في أعماله. وأفترض أن لكم أن تتصوروا مدى خيبة أملنا، وهذا أقل ما يقال، عندما بدأت مناقشة مشروع ذلك القرار.

فبصرف النظر عن الملاحظات المتحاملة على المرأة والمهينة لها عن سيدات عاريات الصدر يلقيين بزجاجات المايونيز، فإن مستوى ازدياد المجتمع المدني والقطيعة عن العالم الخارجي اللذين اتسمت بهما مناقشة هذا الاقتراح كان مُذهلاً.

لقد أعرب الكثير منكم عن تقديرهم لعملنا مراراً وتكراراً. ونحن سعداء بالعمل معكم لتحقيق أهدافنا الجماعية. ولكن في اللحظة الهامة، فضّل بعضكم الشكليات على الإنجازات. فالدول الأعضاء التي تفخر بكونها مجتمعات منفتحة ديمقراطية قالت إنها تحتاج إلى مزيد من الوقت، ولديها بعض الأسئلة الأخرى، وتريد بعض التغييرات، وفي نهاية المطاف لم تستجب لما رأيناه من منظورنا أصغر من القاسم المشترك الأصغر.

لذلك قررنا نحن في الرابطة أن الوقت قد حان أخيراً لوقف مشاركتنا في هذه الهيئة.

وإذا كانت مناقشة اقتراح تعديل علاقة المؤتمر بالمجتمع المدني أمراً مهماً من حيث التوقيت، فإنها ليست السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اتخاذ هذا القرار. هذه هيئة أثبتت بشكل قاطع أنها تعمل في فراغ؛ وأنها منقطعة عن العالم الخارجي؛ وأنها لم تعد ترى الصورة الأكبر للمعاناة الإنسانية والظلم في العالم. وأصبح الحفاظ على الهياكل التي تعزز الجمود أهم من تحقيق الهدف الذي أنشئت الهيئة من أجله، ألا وهو التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح.

لم يعد بوسعنا بذل جهود في هذه الهيئة. وسنواصل عملنا بدلاً من ذلك في محافل أخرى. فما تزال لدينا أعمال كثيرة يجب أن نؤديها.

وفعلاً، أقمنا يوم أمس حلقة دراسية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ركزت على موضوع الإنسانية ونزع السلاح. فهذا الموضوع يحظى باهتمام متزايد لأن بعض الدول والمنظمات الدولية وفئات المجتمع المدني، على عكس مؤتمر نزع السلاح، أصبحت أكثر تحارباً لإدراك أن المسألة الإنسانية تبيّن تأثير الأسلحة والعنف على المجتمعات. وتبيّن دور الأسلحة في المجتمع. وتبيّن كيفية عملنا معاً من أجل وضع وتنفيذ الإجراءات السياسية والقانونية التي يقتضيها التصدي للعنف.

نعلم أن النساء والرجال معروضون لأنماط مختلفة من العنف. ليس نتيجة للبيولوجيا، بل نتيجة للأدوار الجنسانية التي أسسها المجتمع. فالعنف الجنساني هو العنف يستهدف شخصاً بسبب نوع جنسه. وغالبية العنف الجنساني هو العنف للرجال إزاء النساء. بيد أن الرجال أيضاً يتعرضون للعنف الجنساني، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة، حيث الرجال والمراهقون أكثر ضحايا العنف مباشرة.

ورغم أن الرجال يشكلون معظم الضحايا المباشرين، قلّما يُساق هذا الأمر دليلاً على ضعفهم. ذلك أن علاقتنا الاجتماعية بالأسلحة مرتبطة بصورة راسخة للمرأة الجنس الأضعف والمحتاج إلى حماية الرجل.

وتُعتبر الأسلحة شأناً للرجال. وما زالت مجتمعاتنا تحسب أن يكون الرجال عنيفين وغالباً ما تدم هذا التوقع. ويمكننا أن نرى هذا التوقع في السياسة الذائعة التي يجري بمقتضاها استخدام مفهوم الذكورة كمؤشر على التشدد في عملية الاستهداف وتحليل الإصابات فيما يتعلق بالهجمات بالطائرات المسيّرة بدون طيار.

وهكذا فإننا نسعى فقط إلى حماية "مدنيين أبرياء"، أي حماية النساء والأطفال والمسنين، فنعزز في الوقت نفسه التوقعات بأن الرجال عنيفون، ونقوض القانون ونجرد المرأة من إرادتها.

والنساء المتضررات من النزاع غالباً ما يكون نصيبهن أقل من خدمات الرعاية الصحية، والخدمات وعمليات إعادة البناء. وإن كُنَّ ربات بيوتهن، فإنهن يواجهن أحياناً تمييزاً منهجياً ويمكن أن يصبحن أكثر عرضة للمزيد من الاعتداء البدني والاستغلال الجنسي.

ولا يزال تصوير المرأة بصورة إنسان ضعيف وفي حاجة إلى حماية يشجع على استبعادهن من الاضطلاع بأدوار اجتماعية وسياسية ذات سلطة، ويضعف فعالية هذه العمليات.

وقد شهدنا بعض التقدم في السنوات الأخيرة، ولا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وما توليه الجمعية العامة من اهتمام منذ عام ٢٠١٠. وتعتبر الأحكام الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن منع نقل الأسلحة التي يمكن أن تيسر العنف القائم على نوع الجنس معلماً بارزاً.

ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وهذا العمل، والعديد من الجوانب الأخرى لنزع السلاح والتجريد من الأسلحة أمورٌ جديرة بجهودنا.

وسنواصل تركيز ما نصرفه من الوقت والطاقة على محافل ومبادرات أجدى نفعاً، ولكننا نتمنى لكم التوفيق في مساعيكم المستقبلية في هذه القاعة.

وإذا بدأ المؤتمر يؤدي عمله مرة أخرى في المستقبل، سنعود إليكم مسرورين لنستأنف العمل من حيث توقفنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غانديبرغر على بيانها.

وكما أشرت من قبل، سنركز اليوم على المسألة الأساسية الرابعة، ألا وهي مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وبما أن هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة برئاسة منغوليا، فإننا عندما نأتي إلى نهاية قائمة المتكلمين أود أن أغتنم بضع دقائق لاختتام رئاستنا قبل تسليم مقاليد الرئاسة إلى المغرب.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. ومدرجٌ في قائمتي اسم سفير مصر. الكلمة لكم سيادة السفير.

السيد رمضان (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة

الـ ٢١.

في البداية، سيدي الرئيس، تهنئكم المجموعة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن تقديرها للانفتاح والشفافية والكفاءة التي تديرون بها أعمال المؤتمر.

وتود المجموعة أيضاً أن تعرب عن امتنانها للرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح على الجهود التي بذلوها كمساهمة في تمكين المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية، بما في ذلك المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن كسر الجمود الذي طال وقته.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد مرة أخرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وفقاً للتكليف الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتشدد على أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طبيعة هذه الهيئة ودورها وولايتها. ويجب أن تؤكد الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط المؤتمر والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف الأعمال الموضوعية، بما في ذلك، في جملة أمور، إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتكرر مجموعة الـ ٢١ تأكيد التزامها بورقات العمل التي قدمتها إلى المؤتمر في عام ٢٠١٤، بشأن متابعة الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي عام ٢٠١٣، وبشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يزال نزع السلاح النووي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد قلقها العميق إزاء الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة إلى البدء بإجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. وعلى سبيل الأولوية القصوى، ينبغي للمؤتمر أن يبدأ بإجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية في العالم دون تمييز وبصورة يمكن التحقق منها وذلك ضمن إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/1999 التي تدعو إلى البدء بصورة عاجلة بمفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والترتيب لتدميرها.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ويشمل التزام جميع دول المنطقة بمواصلة نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية والمساهمة في نزع السلاح العام الكامل. ونأمل أن يعقب هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى بشأن مناطق سلام في أقاليم أخرى من العالم.

وتؤكد المجموعة على المشروعية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرارها ٣٢/٦٨ المتعلق بمتابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة عن حق في مؤتمر نزع

السلاح في العام الماضي: "إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي أثبت أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية وجديرة بالاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة تأييداً تاماً هذا القرار، لا سيما مطالبته المؤتمر باتخاذ قرار سريع للبدء بإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والترتيب لتدميرها. وستدلي مجموعة الـ ٢١ ببيان منفصل في الجلسة العامة للمؤتمر بشأن هذه المسألة. وترحب المجموعة بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتحيط علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، وتأمل في أن تسهم في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والترتيب لتدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب مجموعة الـ ٢١ بقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨، الذي يقر بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يشارك بطريقة صريحة وبناءة وشفافة وتفاعلية لمعالجة مختلف المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. وتعرب المجموعة عن قلقها من أنه على الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات الطويلة الأمد بالحصول على هذه الضمانات الملزمة قانوناً، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يبعث على المزيد من القلق أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تعرضت ضمناً أو صراحة لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية على نحو يتعارض مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة إلى البدء بإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٩.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة على أن هناك تفهماً متزايداً للآثار الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات بشأن هذا الموضوع عقدت في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين سيتسبب بهما أي تفجير للأسلحة النووية والآثار الكارثية الطويلة

الأجل التي ستصيب صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، يعتقد الفريق أن الوعي الكامل بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يشكل أساس جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال عملية شاملة تضم جميع الدول.

ويرحب أعضاء مجموعة الـ ٢١، الذين هم من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بروح النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويجب أن تنعكس بصورة وافية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥، علاوة على روح التعهدات والبيانات الوطنية التي أدلى بها العديد من الدول خلال مؤتمر فيينا ومنذ انعقاده الرامية إلى ضمان إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي من خلال التفاوض على تدابير فعالة وملزمة قانوناً، لا سيما وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ونطالب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ تعهداتها تنفيذاً قطعياً بالتوصل إلى إزالة ترساناتها النووية بالكامل، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت جميع الدول الأطراف بتحقيقه بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر وإزالة الأسلحة النووية.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاضطلاع بعمل موضوعي بشأن جدول أعماله. وتخطط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر، بما في ذلك برنامج العمل المقرر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ الذي لم ينفذ وجميع الجهود والمقترحات اللاحقة بشأن وضع برنامج عمل، بما في ذلك المقترحات المطروحة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، و ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التي لم تعتمد، والقرار المتخذ في عام ٢٠١٣ بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي يكلف بوضع برنامج عمل، وإعادة إنشائه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤.

وتكرر المجموعة تأكيد ضرورة أن يقر المؤتمر وينفذ برنامج عمل متوازناً وشاملاً يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة، في جملة أمور، المسائل الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً للنظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء.

وتعتقد المجموعة كذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة ممارسة الإرادة السياسية، مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

وإذ تعرب المجموعة عن بالغ القلق إزاء استمرار انعدام توافق الآراء بشأن تنفيذ جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لا سيما في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتبارها أولوية قصوى، فإنها تؤكد مجدداً دعمها للتبكير بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتعرب عن بالغ قلقها لأنها لم تعقد حتى الآن.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتعرب عن أسفها للتأخير في تنفيذ إجراءات ملموسة لتحقيق تلك الغاية.

ويعرب أعضاء مجموعة الـ ٢١، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن قلقهم المستمر لعدم تحقق أحد القرارات الهامة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن قيام الأمم المتحدة والدول المقدمة لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. كما يعرب الأعضاء عن خيبة أملهم لأن الجهود اللاحقة الرامية إلى عقد هذا المؤتمر في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لم تكلل بالنجاح. ويؤكد الأعضاء ضرورة الحفاظ على ولاية المؤتمر المتفق عليها، بنصها الوارد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ المتعلقة بالشرق الأوسط وخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وأن تكون أساس عقد المؤتمر وكذلك عملياته التحضيرية.

وترحب المجموعة بالمؤتمر الثالث المقبل للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المقرر انعقاده في نيويورك في نيسان/أبريل عام ٢٠١٥.

وتسلم المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات بشأن مسألة احتمال زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح. كما تسلم المجموعة بأهمية التعاون بين المجتمع المدني والمؤتمر، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل دعم تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد مؤتمر نزع السلاح/منتدى المجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ المقرر أن يستضيفه الأمين العام للمؤتمر بالنيابة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد بخاري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نتاح لنا هذه الفرصة لإجراء مناقشات مركزة في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، والمعروفة أكثر باسم الضمانات الأمنية السلبية. وما برحت مسألة الضمانات الأمنية السلبية مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ ما يقرب من نصف قرن وحتى الآن. وتعتقد باكستان أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في المؤتمر.

وقد طالبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٥٣ ألف (د-٢١) عام ١٩٦٦ مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح "النظر على وجه الاستعجال في الاقتراح الداعي إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعطاء تأكيد بأنها لن تستعمل الأسلحة النووية، أو تهدد باستعمالها، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لا توجد في أقاليمها أية أسلحة". وفي عام ١٩٧٨، طالبت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، التي اعتمدت بتوافق الآراء، الدول الحائزة للأسلحة النووية "بمتابعة الجهود الرامية إلى عقد ترتيبات

فعالة، حسب الاقتضاء، لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها".

واعتباراً من عام ١٩٨٠، بدأ مؤتمر نزع السلاح بمناقشة مسألة الضمانات الأمنية السلبية. غير أن المؤتمر لم ينجح في إحراز أي تقدم ملموس. وباكستان لديها باعٌ طويل في دعم هذه المسألة والعمل من أجلها. وابتداءً من أواخر الستينات فصاعداً، سعت باكستان بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، للحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً للحفاظ على أمنها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. واكتست هذه الجهود أهمية أكثر إلحاحاً بعد ظهور الأسلحة النووية في منطقتنا في عام ١٩٧٤.

وفي عام ١٩٧٩، قدمت باكستان في مؤتمر نزع السلاح مشروع اتفاقية دولية لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، الوارد في الوثيقة CD/10.

وللأسف، فإن الاستجابة غير الفعالة وغير الكافية من قبل بعض الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي كانت أحد الأسباب التي اضطرت باكستان إلى استحداث ردع نووي خاص بها، وقد تبين فيما بعد أن قرارها كان قراراً صائباً.

وحتى بعدما أصبحت باكستان دولة حائزة لأسلحة نووية، فإنها لم تتخل عن قضية الضمانات الأمنية السلبية، بل واصلت دعمها لها. وفضلاً عن ثبات موقفنا، فإننا نرى أن خيار استعمال أسلحة نووية ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية ليس مجرد استراتيجية واهية بل إنه خيار مرفوض أخلاقياً.

ولما كانت باكستان دولة نووية مسؤولة، فإن عقيدتها الاستراتيجية تستند إلى مبدأ الحفاظ على حد أدنى من الردع المقنع. وقد تعهدنا تعهداً أحادياً غير مشروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية، ونحن على استعداد لتحويل هذا التعهد إلى صك دولي ملزم قانوناً.

ومنذ عام ١٩٩٠، ما برحت باكستان تطرح سنوياً في الجمعية مشروع قرار بشأن الضمانات الأمنية السلبية. واعتمدت آخر نسخة من هذه المشاريع في قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٩ الذي صدر في العام الماضي بدون أي تصويت سلبى: فقد صوتت ١٢٥ دولة لصالح مشروع القرار بينما امتنعت ٥٦ دولة عن التصويت. وتوصي الفقرة ٥ من هذا القرار بأن "يواصل مؤتمر نزع السلاح بنشاط مفاوضاته المكثفة للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق وعقد اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، آخذاً في الاعتبار التأييد الواسع النطاق لوضع اتفاقية دولية".

وتتفق باكستان مع زملائها الأعضاء في حركة عدم الانحياز على أن الضمان الوحيد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها بصورة تامة. وباكستان ملتزمة بتحقيق هدف نزع الأسلحة النووية في العالم من خلال إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تكون عالمية ويمكن التحقق منها وغير تمييزية.

وريشما تُبرم تلك الاتفاقية، ينبغي تحقيق التطلعات الطويلة الأمد والحقيقية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في أن تحصل على الضمانات الأمنية السلبية. وعدم إحراز تقدم سيزيد من تقويض ما يسمى الصفقة الكبرى لنظام عدم الانتشار. ومن شأنه أيضاً أن يكون متسقاً مع نهج تدريجي نحو نزع السلاح النووي الذي تدعو إليه بعض البلدان.

وردود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذا الطلب القديم، وفق نصوصها الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، غير كافية وجزئية. وباستثناء الصين، التي قدمت ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة، فإن الإعلانات الأحادية الأخرى تتضمن شروطاً يقع تفسيرها على عاتق الدول التي تعطي أو تصدر تلك الإعلانات. ولهذا فإنها لا تُغني عن ضرورة وضع صكٍّ ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وبالنسبة لنا، تثير هذه الإعلانات المشروطة بعض الأسئلة المنطقية. فعلى سبيل المثال، تنص هذه الإعلانات على أن يتصرف مجلس الأمن، وفي المقام الأول الأعضاء الدائمون الحائزون لأسلحة نووية، فوراً وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة في حالة وقوع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضحية لعمل عدواني أو هدفاً لتهديد بالعدوان تُستعمل فيه أسلحة نووية. وما لا يفهمه وفدي هو التالي: كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتصرف على الفور إذا كان مرتكب هذا الفعل هو عضو يمتلك حق النقض يمكنه عرقلة أي عمل مشترك من قبل المجلس؟ وبالإضافة إلى ذلك، ماذا يفيد انتقام مجلس الأمن عندما يكون البلد المعتدى عليه بالأسلحة النووية قد تدمّر؟

ومن الواضح أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يمكن أن يتصرفوا كقاض وهيئة محلفين ومنفذ للحكم في الوقت ذاته. وإذا كانت هذه الدول لا تنوي استعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية، فينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه النية في إطار صكٍّ دولي ملزم قانوناً.

ونرى أن مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، يشمل استعمال الأسلحة النووية، دون المساس بالمادة ٥١ المتعلقة بحق الدفاع عن النفس. ولهذا فإننا نعتبر إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية التزاماً وليس خياراً.

وعلاوة على ذلك، لما كانت الضمانات الأمنية السلبية لا تنطوي على أي تخفيض لعدد الأسلحة النووية أو إلغائها أو تجميدها، لذا فإنها لا تقوض أمن أي دولة حائزة لأسلحة نووية.

وما دام الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بعيد المنال، فإن الضمانات الأمنية السلبية يمكن أن تسد الفجوة الأمنية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. فإبرام وتنفيذ ضمانات أمنية سلبية لن يسببا أي عبء مالي، ولهذا فإنهما إجراء لا تترتب عليه تكاليف بل يعود بفوائد جمة على السلم والأمن في العالم. وفور إبرام ضمانات أمنية سلبية فإنها ستخفف حدة مشاعر القلق لدى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الناجمة عن المبادئ والتكنولوجيات الجديدة المتعلقة باستعمال الأسلحة النووية.

وبوسع الضمانات الأمنية السلبية أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وعلى العكس من ذلك، سيكون لعدم وجودها أثر عكسي. فالضمانات الأمنية السلبية يمكن أن تشكل تدبيراً رئيسياً من تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، مما يؤدي إلى تهيئة بيئة دولية مؤاتية حقيقية لتيسير المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في نهاية المطاف.

وفي الواقع، فإن بدء المفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال سيلبي أيضاً مطالب جميع الدول الأعضاء التي تنادي مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات موضوعية وكسر الجمود في المؤتمر.

وقد طالبت مجموعة الـ ٢١ التي تضم أكثر من نصف أعضاء هذه الهيئة الموقرة مراراً وتكراراً بإنشاء هيئة فرعية للتفاوض بشأن الضمانات الأمنية السلبية. ويمكن أن تبدأ الأعمال الموضوعية بناء على مشروع النص المقدم من باكستان في عام ١٩٧٩، والوارد في الوثيقة CD/10. كما أننا على استعداد لبدء المفاوضات بشأن أي أساس آخر إذا كان ذلك هو المطلوب.

وكان للمناقشات غير الرسمية بشأن الضمانات الأمنية السلبية التي عقدت العام الماضي في المؤتمر في إطار الجدول الزمني للأنشطة قيمة كبيرة في فهم مختلف المنظورات والمسائل المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية. وفي رأينا أن الحجج التي سمعناها على بدء المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية في المؤتمر لا علاقة لها بالشواغل الأمنية الوطنية للدول. واستمعنا إلى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتاج بأن الضمانات المقدمة من خلال إعلانات أحادية وقرارات مجلس الأمن، وكذلك البروتوكولات الملزمة قانوناً لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هي ضمانات كافية. وينبغي للدول المهتمة بالحصول على المزيد من الضمانات أن تقوم بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وكما سمعنا من تلك الدول التي يفترض أن تُطمئن بها هذه الإعلانات الأحادية والبروتوكولات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإنها لا تجدها كافية بسبب الشروط والبيانات التفسيرية الملحقة بها. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الدول التي تقع خارج المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقع في مناطق يصعب فيها للغاية إنشاء هذه المناطق، لا ينبغي حرمانها من حقها في الحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً. فالتنازل عن الحق في حيازة أسلحة نووية يكفي للحصول على ضمانات أمنية سلبية. أما إخضاع إعطاء ضمانات أمنية سلبية لشرط آخر من الالتزام بعدم الانتشار، مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فليس فيه شيء من الإنصاف بحق تلك الدول، لا سيما في الأقاليم التي يتعذر فيها إنشاء تلك المناطق.

ونود أيضاً أن نفهم لماذا لا يمكن معالجة ما يوجد من شواغل لدى تلك الدول المعارضة لبدء المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية أثناء المفاوضات على الضمانات الأمنية السلبية في المؤتمر. وعلى أي حال، ينبغي لها على الأقل أن تعترف بمسؤوليتها عن إدامة الجمود المستمر في المؤتمر برفضها التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وفي الختام، يحدونا وطيد الأمل في أن يتمكن المؤتمر من القيام بأعمال موضوعية بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية خلال الدورة الحالية في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن يتيح أيضاً إمكانية إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة جنوب أفريقيا. الكلمة لك سيدتي.

السيدة مانكوتوا - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): مسألة الضمانات الأمنية لها تاريخ طويل وما زالت جنوب أفريقيا تعتبرها مسألة هامة، مثلما يعتبرها جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعترف وثائق عديدة بأهمية الضمانات الأمنية، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، عندما اتفق المؤتمر على أن إعطاء ضمانات أمنية ملزمة قانوناً من جانب الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية للدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وريثما تتم الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية، تؤيد جنوب أفريقيا تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وفي الواقع، قدمت جنوب أفريقيا في اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٩ مقترحاً وقدمت عناصر مشروع بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وكنا نقول دائماً إن الضمانات الأمنية السلبية ينبغي تقديمها في شكل صك دولي ملزم قانوناً، إما على شكل اتفاق منفصل يتم التوصل إليه في إطار معاهدة عدم الانتشار، أو بروتوكول ملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن لا نعتقد أن الإعلانات الأحادية التي تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية أو الضمانات المقدمة في سياق معاهدات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي إعلانات و ضمانات كافية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن التفاوض بشأن هذا الصك ينبغي أن يجري في إطار معاهدة عدم الانتشار وليس في مؤتمر نزع السلاح. وموقفنا من الضمانات الأمنية السلبية ينبع من حقيقة أن معاهدة عدم الانتشار هي الإطار القانوني الدولي الذي التزمت بموجبه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن خيار الأسلحة النووية على أساس التعهد المقابل للدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي. وهذه الصفقة الكبرى، التي تشمل الحق غير القابل للتصرف في السعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إنما هي صفقة تمت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار أن تقدم ضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ريثما يتم نزع السلاح النووي وذلك في إطار العملية الرامية إلى تحقيق هذه الصفقة. وبناء على ما تقدم، ترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن التفاوض على هذا الصك إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورغم أن جنوب أفريقيا تعتقد أن من الأفضل تناول الضمانات الأمنية السلبية في سياق معاهدة عدم الانتشار، فإننا لم نعرقل قط إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة في مؤتمر

نزع السلاح، كجزء من برنامج عمل أوسع، إذ إننا نريد تحقيق تقدم بشأن أهم أولوياتنا، ألا وهي نزع السلاح النووي. بيد أن المناقشات بشأن وضع إطار ملزم قانوناً في إطار مؤتمر نزع السلاح، التي اتفقنا عليها كجزء من خطة العمل لعام ٢٠١٠، تختلف اختلافاً كبيراً عن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن الإجراء ٧ والنص الاستهلاكي المرفق به يؤكدان بوضوح أن هذه المناقشات لا تمس الجهود المبذولة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، تعتقد جنوب أفريقيا أن الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً ستعزز الاستقرار وتسهم في بناء الثقة والسلام والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بياحها. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات بعدم التهديد باستعمال الأسلحة النووية وأن تكون هذه الضمانات في شكل ملزم قانوناً هي مطالبة مشروعة ومعقولة تماماً. فالضمانات الأمنية تقوم بدور إيجابي في صون النظام الدولي لعدم الانتشار القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي النهوض بعملية نزع السلاح النووي وفي تهيئة بيئة إيجابية للأمن الدولي والإقليمي.

وعملاً بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية إيجابية وسلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد تمت أيضاً من خلال التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ضمانات أمنية إلى الدول الأطراف في تلك المعاهدات. بيد أن العيب في هذه الترتيبات يكمن في افتقارها إلى الشمولية والفعالية وقصورها عن معالجة الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وتعتقد الصين أن الخطر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية لا يزالاً أهم وسيلة لحل مسألة الضمانات الأمنية السلبية. وحتى يتحقق هذا الهدف، يتحتم على جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تخفض دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية، وأن تلتزم بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، وأن تتعهد دون قيد أو شرط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية وأن تبرم صكاً قانونياً بشأن الضمانات الأمنية السلبية في أقرب وقت ممكن. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، من جانبه، أن يبدأ القيام بعمل موضوعي بشأن المسألة في أقرب وقت ممكن، على أساس برنامج عمل متفق عليه.

ومنذ اليوم الأول الذي حازت فيه الصين أسلحة نووية، تعهدت رسمياً بأنها لن تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات وفي ظل أي ظرف من الظروف. كما تعهدت الصين من غير قيد أو شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والصين تحت أيضاً سائر الدول الحائزة لأسلحة نووية على إبرام معاهدة بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ أصدرت حكومة الصين بياناً أعادت فيه التأكيد ليس فقط على إعطاء ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بل تعهدت أيضاً بإعطاء ضمانات أمنية إيجابية. وفي تقرير التنفيذ الوطني الذي قدمته الصين في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ أعادت التأكيد على الضمانات التي قدمتها إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وطالبت المجتمع الدولي صراحة بالتفاوض في أقرب وقت ممكن على صك دولي قانوني يوفر ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية وحث المؤتمر على بدء العمل الموضوعي بشأن هذا الموضوع في وقت مبكر.

وقد وقعت الصين وصدقت على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وفي أيار/مايو الماضي، وقع ممثل حكومة الصين أيضاً على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحن نعمل على استكمال عملية التصديق الداخلية بأسرع ما يمكن، ونتطلع إلى التعجيل ببدء نفاذ البروتوكول. وستواصل الصين ما تبذله من جهود دؤوبة لإيجاد حل مناسب لمسألة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل الجزائر. الكلمة لكم سيدي.

السيد خليف (الجزائر): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. بداية يود الوفد الجزائري أن يرحب بالكلمة التي ألقتهامثلثة المنظمة غير الحكومية للنساء من أجل السلم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. وبهذه المناسبة أود باسم الوفد الجزائري أن أعرب عن تهانينا الخالصة لزميلاتنا هنا في المؤتمر ومن خلالهن إلى كل نساء العالم بهذه المناسبة. ويعتقد الوفد الجزائري أن المرأة بصفتها شقيقة الرجل يمكنها أن تقدم مساهمة بالغة في مسألة نزع السلاح وتكريس الأمن والسلم في العالم طبقاً لمختلف قرارات منظمة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، يود الوفد الجزائري أيضاً في مستهل كلمته أن يشكركم على مبادرتكم بتخصيص هذه الجلسة لموضوع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أو ما يُعرف مجازاً بالضمانات الأمنية السلبية. وقبل أن نتطرق إلى رؤية الوفد الجزائري لهذا الموضوع نود أن نشاطر الكلمة التي ألقاها سعادة الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم مجموعة الـ ٢١.

سيدي الرئيس، نحن نتطلع اليوم أن تسمح لنا هذه الفرصة بالقيام بنقاش صريح ومخلص بين مختلف الدول ومجموعات الدول حول هذه المسألة المحورية التي هي في صلب منظومة عدم الانتشار للأسلحة النووية للحد من مخاطر هذه الأسلحة الفتاكة. وأقصد هنا حواراً بناءً وصريحاً بين الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة من جهة ومن جهة أخرى الدول المالكة لها دون أن ننسى الدول التي تمارس بصفة أو بأخرى سياسات الردع النووي في إطار ضمانات وتدابير مع الدول النووية. وأبدأ حديثي من حيث انتهت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين حول هذا الموضوع وقد نص قرار هذه الدورة رقم ٦٩/٣٠ حول موضوع ضمانات الأمن في ديباجته بضرورة صون استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية وسلامتها الإقليمية من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية. ويرى هذا القرار أيضاً بضرورة وضع ترتيبات فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية وذلك ريثما يتحقق نزع السلاح النووي عالمياً. ولهذا الغرض تقضي الفقرة العاملة ٥ لهذا القرار بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح بنشاط مفاوضاته المكثفة للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق وعقد اتفاقية دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة ضمانات بعدم استعمالها أو استعمالها ضدها. وهذا انطلاقاً من الاعتراف الصريح وبارتياح في الفقرة العاملة الثانية من هذا القرار بعدم وجود اعتراض في المؤتمر من حيث المبدأ على فكرة وضع اتفاقية دولية في هذا الشأن.

سيدي الرئيس، على الرغم من أن الجمعية العامة تتخذ هذا القرار على مدار السنوات الماضية فإن المؤتمر لم يستطع التقدم حول هذا الموضوع بالنظر إلى وجهة نظر بعض الدول المعارضة لهذا الطرح على الرغم من مشروعية المطلب. نعم سيدي الرئيس يشكل هذا الموضوع، موضوع الضمانات الأمنية السلبية، مسألة جوهرية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأمن الدول غير الحائزة على السلاح النووي وهو يرمي إلى صون أمن الدول غير النووية في سياق هيكل غير متوازن للواقع النووي العالمي. وقد اعترف قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٩٥ بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة على السلاح النووي الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية اعترف بحق الدول غير الحائزة على السلاح النووي في الحصول على ضمانات أمن تضعها في منأى عن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية وقد أكد على الاهتمام المشروع لهذه الدول بالاقتران مع انضمامها إلى معاهدة حظر الانتشار النووي للحصول على تدابير مناسبة أخرى تصون أمنها. وتعتقد الجزائر أن إبرام التزامات وتدابير معززة في هذا الصدد من شأنها ضمان أمن الدول غير الحائزة للسلاح النووي وكذلك تكريس منظومة عدم الانتشار. كما أن إبرام هذه الاتفاقات من شأنه تسهيل عملية نزع السلاح وذلك بالتخفيض من قيمة دور هذه الأسلحة في السياسات العسكرية للدول الحائزة على هذه الأسلحة.

سيدي الرئيس، إن التدابير المتخذة حالياً سواء في إطار الإعلانات الأحادية من قبل الدول النووية المشار إليها في القرار رقم ٩٨٤ لمجلس الأمن أو في إطار البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تبقى منقوصة جداً ومحاطة بمجموعة من الشروط وهي بعيدة عن أن تلي الانشغالات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. ونحن نرى أن هذه الترتيبات حتى تكون ذات فعالية ومصادقية يجب أن تكون مدونة في صك دولي ملزم قانوناً.

سيدي الرئيس، نحن نعترف بحق كل دولة في الدفاع عن انشغالاتها الأمنية في المؤتمر وفي غير المؤتمر. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى رؤى الوفود هنا بضرورة أن يحقق برنامج العمل انشغالاتها الأمنية وهذا بطبيعة الحال حق مشروع، لكن وفي نفس الوقت، في عالمنا المعاصر المتسم بالارتباط وفي إطار التزاماتنا المتبادلة المتخذة على المستوى الدولي فإن قيمة الأمن هذه تبقى قيمة نسبية. إن أمن الدول لا يمكن أن يُصاغ بصفة مطلقة مع إنكار حق الدول الأخرى في الأمن كما جاء في كلمة سعادة سفير الصين البارحة أن أمن بعض الدول لا ينبغي أن يكون على حساب أمن الدول الأخرى. لهذا السيد الرئيس نحن نعتقد بأن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح وفي إطار معاهدة حظر الانتشار النووي على صك دولي ملزم قانوناً حول الترتيبات

الأمنية للدول غير الحائزة على السلاح النووي لا يشكل بتاتاً أي خطر بالنسبة لأي دولة كانت. ولهذا نحن نتطلع أن نسمع وجهة نظر الدول الأخرى حول هذا الموضوع ونحن نعتقد كما قلنا في بداية مداخلتنا أن نقاشاً صريحاً وواضحاً حول هذا الموضوع يمكننا من إرساء قواعد صلبة للتقدم في أشغالنا حول مختلف النقاط المدرجة على جدول الأعمال. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو سفير فرنسا. الكلمة لكم سيادة السفير.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على إتاحة الفرصة لنا لإجراء هذه المناقشة اليوم بشأن الضمانات الأمنية السلبية. فالعديد من الدول تحدوها آمالاً عريضة بخصوص هذه المسألة، وهي محقة في ذلك. ولما كانت فرنسا دولة حائزة لأسلحة نووية، فإنها تضطلع تماماً بالتزاماتها ومسؤولياتها.

والتزامات بلدي فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية والإيجابية على السواء، لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ترد في البيان الذي أدلى به ممثل سابق لفرنسا في مؤتمر نزع السلاح في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد أحاط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً بتلك الالتزامات في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وجرى مؤخراً تأكيد هذه الالتزامات على أعلى مستوى بلسان رئيس فرنسا، السيد فرانسوا أولاند، في خطاب هام عن الردع النووي ألقاه في إيسترس في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥. وأعاد رئيس الجمهورية رسمياً التأكيد للمرة الأولى على هذا المستوى على الضمانات الأمنية التي قدمتها فرنسا إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وحدد في الوقت ذاته أنها لا تنطبق إلا على البلدان التي تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار.

واسمحوا لي أن أقتبس من كلام الرئيس أولاند: "أود أيضاً توضيح علاقتنا مع عدد من الدول، التي طالبت بوصفها أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار بضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وهذه رغبة مشروعة. وأصدرت فرنسا إعلاناً أحادياً لا يقوض الحق في الدفاع عن النفس بأي شكل كان، وقد أحاط مجلس الأمن علماً به في عام ١٩٩٥. وأكدت فرنسا الالتزامات التي أخذتها على عاتقها فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم. وكان من الضروري القيام بذلك. واليوم، أؤكد رسمياً من جديد أن فرنسا لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تحترم التزاماتها الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل".

وهذه الضمانات الأمنية متوافقة تماماً مع الجوانب الأخرى لسياسة الردع النووي الفرنسية التي تؤكد باستمرار ودون أي لبس أنها ذات طابع دفاعي بحت. وكما ذكر رئيس الجمهورية في الخطاب ذاته قبل ثلاثة أسابيع، فإن سياسة "الردع الفرنسية تهدف إلى حماية بلدنا من أي عدوان تقوم به دولة من الدول ضد مصالحنا الحيوية، وأياً كان مصدره، وأياً كان شكله". ولذلك، فإن استعمال الأسلحة النووية لا يمكن تصوره إلا في الظروف القصوى للدفاع المشروع، وهو حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

فالأسلحة النووية ليس القصد منها كسب أي ميزة في نزاع. وليس لها مكان في الاستراتيجيات الهجومية. بل هي مصممة للاستراتيجيات الدفاعية فقط. وسياستنا تستند إلى الاكتفاء بما هو ضروري من القدرات النووية ضرورة قصوى. وهذا هو مبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية. ونود أن نضيف في الختام أن هذه السياسة لا تستهدف أي دولة معينة وأن القدرات النووية لفرنسا غير مصوبة على أي هدف.

وتدعم فرنسا منذ فترة طويلة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبانضمامها إلى بروتوكولات ذات الصلة، باتت تستطيع أن تؤكد من جديد في السياق الإقليمي الضمانات الأمنية التي قدمتها بصفة أحادية في بيان ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ الذي أشرت إليه سابقاً.

ووفقاً للالتزاماتها بموجب الإجراء ٩ من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أحرزت فرنسا تقدماً كبيراً في هذا المجال. وبلدي طرف في بروتوكولات معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راراتونغا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا)، وانضمت في الآونة الأخيرة إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميالاتينسك). وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، صدقت فرنسا على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، الذي كان لي شرف التوقيع عليه باسم فرنسا قبل أشهر قليلة في نيويورك بعد سنتين من المناقشات.

وعلاوة على ذلك، وإنني أدرك سيدي الرئيس الأهمية التي تولونها لهذا الأمر، وقعنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إعلاناً مشتركاً مع منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وبالتالي، هناك الآن أكثر من ١٠٠ دولة تستفيد من نظام الضمانات الأمنية المذكور. وفرنسا على استعداد لتوسيع نطاق هذا النظام، وفقاً للمبادئ التي وضعتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩ وبما يتفق مع القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، نحن على استعداد لتوقيع بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) في أقرب وقت ممكن.

ودعمت فرنسا المشروع المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط منذ بدايته. ونعلم جميعاً مدى أهمية عقد مؤتمر لمعالجة هذه المسألة، ويحدونا أمل قوي في إمكانية إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية. الكلمة لكم سيادة السفير.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه المناسبة للحديث عن موضوع الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

فالولايات المتحدة تسلم بأهمية إعطاء ضمانات أمنية إلى الدول التي تخلت عن حيازة أسلحة نووية وتتقيد بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وبناء على هذا الفهم، قامت الولايات المتحدة بتحديث وتعزيز الضمانات الأمنية الطويلة الأمد في سياق استعراض الوضع النووي

للولايات المتحدة المنشور في نيسان/أبريل عام ٢٠١٠. وأعلنت الولايات المتحدة في استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أنها لن تستعمل أو تهدد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والممتثلة لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وأوضح استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أيضاً أن الولايات المتحدة لن تفكر في استعمال الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها.

والضمانات الأمنية السلبية هي إحدى الفوائد التي تجنيها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار. وعلاوة على هذه الضمانات، أوضح استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أن من مصلحة الولايات المتحدة وكذلك مصلحة جميع الدول إطالة عمر عدم استعمال الأسلحة النووية الذي دام ٧٠ عاماً تقريباً إلى الأبد. وأثبت النهج العملي التدريجي، الذي حدده الرئيس أوباما في براغ عام ٢٠٠٩، أنه أكثر الوسائل فعالية لزيادة الاستقرار والحد من خطر السلاح النووي وتحقيق أهداف نزع السلاح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بين هذه الخطوات، كما لوحظ في استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠، جرى الحد من دور الأسلحة النووية في الأمن القومي للولايات المتحدة والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة.

كما أن الولايات المتحدة طالما دعمت إقامة مناطق محكمة جداً خالية من الأسلحة النووية يُعمل على إنفاذها بصرامة وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإننا كنا سعداء عندما تمكنت الدول الحائزة لأسلحة نووية من التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٦ أيار/مايو الماضي. كما صدقت الولايات المتحدة على بروتوكول معاهدة تاتيلولكو ووقعت بروتوكولي معاهدي إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، فإننا نواصل جهودنا مع سائر الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل إقامة حوار مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أمل أن يتسنى لنا التوقيع قريباً على البروتوكول المنقح لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي الختام، تواصل الولايات المتحدة العمل بدبلوماسية إقليمية من أجل عقد مؤتمر هلسنكي المقترح لمناقشة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ونحن نقدر هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن آرائنا بشأن هذا الموضوع والخطوات العملية التي نتخذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه. المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. الكلمة لكم سيادة السفير.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): البارونة آنلي حددت الضمانات الأمنية السلبية للمملكة المتحدة في بيانها الذي أدلت به في الأسبوع الماضي.

ولا أريد للبيان الذي أدلت به السيدة غاندنبرغر أن يمر دون التعليق على مضمونه. إن المملكة المتحدة تدرك بأن العالم قد تغير منذ إنشاء هذه الهيئة وأن تعليقات المجتمع المدني على أعمال أي منتدى تعتبر مؤشراً جيداً على أهميته. ولذلك استمعنا بحزن إلى الرسائل الواردة في بيان السيدة غاندنبرغر. وأود أن أسجل مرة أخرى أن المملكة المتحدة عارضت لأسباب إجرائية فقط مشروع القرار الذي طُرح أثناء الرئاسة المكسيكية بشأن مشاركة المجتمع المدني. وسنرحب بمناقشة هذه المسألة كجزء من عمل الفريق العامل المقترح المعني بأساليب العمل. ونأمل أن يتم الاتفاق فوراً على هذا الاقتراح، إلى جانب المقترحات المتعلقة بإعادة إنشاء الفريق العامل المعني ببرنامج العمل والجدول الزمني للأنشطة كمجموعة واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد نصر الدين حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أولاً، بما أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة خلال رئاستكم، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، كرئيس ثانٍ هذا العام لمؤتمر نزع السلاح. وأقدر هذه الفرصة لمناقشة مسألة الضمانات الأمنية السلبية.

إن الضمانات الأمنية السلبية كانت حجر الزاوية في الاتفاق الذي ساعد في إبرام النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والدول غير الحائزة لأسلحة نووية قررت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تدرك الطابع التمييزي لهذه المعاهدة، وعلى أساس أنها لن تكون هدفاً لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولهذا طلبت الجمعية العامة في قرارها الذي أقرت فيه معاهدة عدم الانتشار إلى الهيئة المفاوضة وقتذاك النظر على وجه الاستعجال في الاقتراح الداعي إلى قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بإعطاء ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها، ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والتي لا توجد في أقاليمها أية أسلحة نووية.

وتاريخ استحداث الضمانات الأمنية السلبية هو مؤشر على الارتباط الوثيق بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات الأمنية السلبية. واستجابة لطلب ملح من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أدلت الدول الحائزة لأسلحة نووية ببيانات أحادية في مؤتمر نزع السلاح ومجلس الأمن عشية انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتقديمها عام ١٩٩٥. وكانت الضمانات الأمنية السلبية أيضاً جزءاً من اتفاق تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وبالتالي، فإن مسألة الضمانات الأمنية السلبية وإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى هي مسائل مترابطة، وتحمل الدول الحائزة لأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

وتتوقف مصداقية نظام عدم الانتشار على درجة وفاء الدول الحائزة لأسلحة نووية بوعودها بوصفها أكثر الدول المستفيدة من هذا النظام الدولي. وقد أصدرت الدول الحائزة لأسلحة نووية بعض الإعلانات الأحادية التي تخضع للالتزام التام للدول الحائزة لأسلحة نووية بهذه الإعلانات. ولا تزال هذه الضمانات جزئية وتقريرية ومحدودة، ولا يترتب من جرائها أي عبء قانوني على الدول الحائزة لأسلحة نووية. وإن إحجام بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية

عن بدء مفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية هو دليل آخر في التاريخ اللاحق لنزع السلاح النووي. وقد شهد مؤتمر نزع السلاح عدداً من ورقات العمل والمقترحات التي طالما تناولت الضمانات الأمنية السلبية. وفي الواقع، لو كانت هناك إرادة سياسية، لحقق التفاوض على معاهدة بشأن الضمانات الأمنية السلبية نتائج ملموسة منذ سنوات عديدة.

ومن المؤسف أنه بعد أكثر من ٣٤ سنة من طرح المسألة في مؤتمر نزع السلاح لا تزال الضمانات الأمنية السلبية بعيدة المنال، وما زلنا نعيش والرغبة تساورنا في بدء مفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

والتطورات الأخيرة لا تساعد إطلاقاً على تحقيق هدف إعطاء الضمانات الأمنية السلبية، والمقاومة في هذا الصدد تشكل مؤشراً على سيناريوهات احتمال استعمال الأسلحة النووية. وتدعم الدول المستفيدة من ضمانات الأمن الإيجابية تحت المظلة النووية الوضع الراهن، سواء من خلال دعم موثوقة وتحديث الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية التي توفر لها هذه المظلة، أو أنها راضية بالصمت على عدم إحراز تقدم بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وأي تهديدات تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية استعمال هذه الأسلحة والاتفاق المتعلق بإبرام وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ولا يمكن التغاضي عن هذه التهديدات بعد اليوم.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينتظر استحداث هذه الأسلحة حتى يرد.

وفي حين أننا نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فإننا نرفض الحجج القائلة بأن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والإصرار على هذا النوع من الحجج الواهية لا يؤدي إلا إلى زيادة إضعاف مجموعة شروط إبرام وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ويعرض مصداقية المعاهدة إلى الخطر. وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس أحكام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هو بمثابة خطوة إيجابية وتدير هام لتعزيز عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وفي هذا السياق، أي سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الضروري للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقدم ضمانات غير مشروطة وملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها لجميع الدول في هذه المناطق. ولما كنا الدولة التي بادرت باقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤، لذا فإننا نؤيد بقوة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولكن مما يبعث على القلق الشديد أن العقبة الوحيدة أمام إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط هي الدولة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تشعر بأي ضغط للتحرك في اتجاه إنشاء مثل هذه المنطقة وذلك بسبب إعطاء مكافأة سخية لهذه الدولة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار بناء على أعلى مستوى من المعايير المزدوجة والتمييز من جانب بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية.

ومن الواضح أن الإعلانات الأحادية لا يمكن أن تحل محل الالتزامات الدولية الملزمة قانوناً. كما أن الضمانات المقدمة في إطار البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية تخضع أيضاً لشروط عديدة تقصر كثيراً عن توقعات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وكل هذه التطورات السيئة وضعت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أكثر من أي وقت مضى في حالة تهديد حقيقي باحتمال استعمال أسلحة نووية.

وما زلنا مقتنعين بأن الضمانة المطلقة الوحيدة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي إزالتها الكاملة، بناء على تدابير شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناء على ما نصت عليه فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. ورشما يتحقق هذا الهدف، يجب أن توفر الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً وذات مصداقية وفعالة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن ثم ينبغي لمؤتمر نزع السلاح العمل على سبيل الأولوية من أجل إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

ونقترح أن يقوم المؤتمر بإنشاء هيئة فرعية لبدء المفاوضات على مشروع صك ملزم قانوناً بشأن عدم مشروعية استعمال الأسلحة النووية، وتقديم ضمانات أمنية غير مشروطة من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها مسألة ملحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير ميانمار.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً لأن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، أود في البداية أن أتوجه بالشكر لكم ولبلدكم منغوليا على قيادة مؤتمر نزع السلاح هذا العام بوصفكم أحد الرؤساء الستة.

وما زلت أذكر البيان المشترك الذي أدليت به باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أقتبس الجزء ذا الصلة من ذلك البيان المشترك: "نود أن نشدد على أنه من الضروري أيضاً، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد جميع الدول في المناطق الخالية من الأسلحة النووية".

وبوصف ميانمار إحدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإنها أيدت ذلك البيان المشترك ولا تزال تؤيده. وأسوة بالبلدان التي تفكر مثلنا، نؤيد الرأي القائل بأن تقديم ضمانات أمنية ملزمة قانوناً من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية يشكل خطوة إضافية هامة صوب عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن، كدولة غير حائزة لأسلحة نووية، نلتزم بعدم استحداث أو حيازة أسلحة نووية. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لنا الحق، من باب المعاملة بالمثل، في تلقي ضمانات أمنية سلبية من الدول الحائزة لأسلحة نووية. وهذا هو أحد أسس تفكيرنا.

وتشكل الضمانات الأمنية السلبية إحدى المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وكما تعلمون، فإن الجمعية العامة كانت تصدر منذ التسعينات قراراً كل سنة تدعو فيه مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات من أجل إبرام صك قانوني دولي بشأن الضمانات الأمنية السلبية. ولعدة سنوات متتالية، كان المؤتمر يقوم بإنشاء لجان مخصصة معنية بالضمانات الأمنية السلبية. وهذه اللجان قامت بأعمال مكثفة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الضمانات الأمنية السلبية، وخرجت ببعض المقترحات المفيدة. وقد أرست هذه اللجان على نحو ما أساساً متيناً للتفاوض على صك قانوني بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وإذ يأخذ وفد بلدي في الاعتبار الأجواء الأمنية الدولية الحالية بوجه عام والأجواء الراهنة في مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، فإنه يرى أن أكثر وسيلة واعدة لكي يحرز المؤتمر تقدماً الآن ربما كانت بحث بند جدول الأعمال المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية. ولذلك، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لدعوة المؤتمر إلى بدء العمل الموضوعي بشأن الضمانات الأمنية السلبية في موعد مبكر استناداً إلى الأعمال التي أنجزتها اللجان المخصصة السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بهذه المناسبة السعيدة لليوم الدولي للمرأة، نثني على البيان الذي أدلى به بهذه المناسبة الهامة. ونؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به سفير مصر باسم مجموعة الـ ٢١.

ونرحب بهذه الفرصة لمناقشة مسألة الضمانات الأمنية السلبية. إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح طالبت الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونعتقد أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لها حق مشروع في الحصول على ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتاريخ الضمانات الأمنية السلبية تاريخ طويل، وهو إلى حد كبير تاريخ وعود وتطلعات لم تتحقق للحصول على ضمانات ملزمة قانوناً.

وتشكل الأسلحة النووية أكبر خطر على البشرية، وأفضل ضمان بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها هو إزالتها بشكل تام. وقد ثابرت الهند في دعمها لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، على نحو يكون قابلاً للتحقق منه وغير تمييزي. وشاركت الهند في ثلاثة مؤتمرات بشأن آثار الأسلحة النووية على البشرية، عُقدت في أوسلو ونايباريت وفيينا، أمله في أن يساعد تجدد الاهتمام بأخطار التهديدات على بقاء البشرية التي يشكلها استعمال الأسلحة النووية في توليد زخم من أجل زيادة القيود المفروضة على استعمال هذه الأسلحة وبالتالي تصحيح اختلال التوازن في الخطاب الدولي الذي ركّز بشكل حصري تقريباً على فرض قيود على حيازتها.

السيد الرئيس، أود أن ألفت انتباهكم وانتباه الأعضاء الآخرين إلى دراسة هامة أخرى أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في العام الماضي بشأن أثر الأسلحة النووية،

وخلصت الدراسة إلى نتيجة بسيطة مفادها أن معالجة أو تخفيف آثار استعمالها تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها أو حتى قدرة أسرة الأمم المتحدة من المنظمات الدولية. وهي تقدم قراءة متزنة، ومن المهم أن نرى الدراسة على خلفية الوعود والتأكيدات السابقة بتقديم المساعدة لضحايا الأسلحة النووية، بما في ذلك ما ورد منها في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥).

وقد دعت الهند إلى اتخاذ خطوات تدريجية لنزع الشرعية عن الأسلحة النووية، التي نعتقد أنها ضرورية لتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ورشما يتم إزالتها، لا بد في هذا الصدد من اتخاذ تدابير للحد من المخاطر النووية الناشئة عن استعمال الأسلحة النووية على نحو غير مقصود أو غير مأذون به وزيادة القيود على استعمال الأسلحة النووية. ولذلك طالبت الهند بوضع إطار متعدد الأطراف متفق عليه يضم كل الدول الحائزة لأسلحة نووية لمناقشة تدابير ترمي إلى تقليص دور الأسلحة النووية في العقائد والسياسات الأمنية.

والهند، من جانبها، تخطط سياسة عدم البدء باستعمال أسلحة نووية ضد الدول الحائزة لأسلحة نووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ونحن على استعداد لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، صوتت اللجنة الأولى لصالح قرار قدمته الهند يدعو هذا المؤتمر للتفاوض على اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية. وصدر القرار في العام الماضي بوصفه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٩/٦٩. وأشار إلى هذا القرار أيضاً في البيان الذي أدلى به سفير مصر باسم مجموعة ال ٢١.

والقرار الذي قدمته الهند في اللجنة الأولى بشأن الحد من الخطر النووي يدعمه أيضاً عدد كبير من الدول. وفي ورقة عملنا الواردة في الوثيقة CD/1816، اقترحت الهند تدابير محددة، بما في ذلك إبرام اتفاق عالمي بشأن عدم البدء باستعمال السلاح النووي.

وأيدت الهند القرار ٣٠/٦٩ الذي أصدرته الجمعية العامة في العام الماضي والذي يوصي مؤتمر نزع السلاح بأن يواصل بنشاط النظر في مسألة الضمانات الأمنية السلبية والتفاوض بشأنها. كما أيدت الهند ورقة عمل مجموعة ال ٢١ الواردة في الوثيقة CD/1960 المقدمة في عام ٢٠١٣. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع الأعضاء الآخرين في المؤتمر من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء هيئة فرعية للتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل إثيوبيا. الكلمة لكم، سيدي.

السيد ماروتا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن وفدي يدلي بكلمة لأول مرة خلال رئاستكم، أود أن أعرب عن تقديري للكفاءة التي تديرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أؤكد لكم وللرؤساء اللاحقين للمؤتمر دعمنا للأدوار المناطة بكم. ويؤيد وفد إثيوبيا أيضاً البيان الذي أدلى به سفير مصر باسم مجموعة ال ٢١. ونؤيد أيضاً العديد من الزملاء الذين سبقوني في الكلام، وأعربوا عن شواغلهم بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية.

ويرحب وفد إثيوبيا أيضاً، على غرار العديد من البلدان، لا سيما البلدان التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز، بما تبذله الدول الحائزة لأسلحة نووية من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية على حد سواء. وينبغي النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٨٤ لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تتضمن أي حكم محدد بشأن إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وبدلاً من ذلك، اتخذت إجراءات أحادية بناء على نهج مختلف إزاء المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية يشكل خطوة أساسية تسمح بتعزيز السلام والأمن العالميين والإقليميين ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وتعتقد إثيوبيا أن وجود معاهدة ملزمة أو قرار يتضمن ضمانات أمنية سلبية أمر ضروري، كما دعت إلى ذلك مراراً الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أن الأسلحة النووية تهدد أمننا جميعاً، وبالتالي ينبغي إلغاؤها لكي لا تستعمل أبداً مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد موتا بينتو كويلو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للطريقة التي تديرون بها رئاسة المؤتمر. ويود وفد بلدي البرازيل أيضاً أن يعرب عن تقديره للبيان الذي أدلت به في بداية هذه الدورة بمثابة الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية عن مسائل نرى أنها ينبغي أن تستحق منا شديد الاهتمام.

وأود أن أكرر الإعراب عن عميق اقتناع البرازيل بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة والأكثر فعالية لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة والفعالة للأسلحة النووية، من الضروري إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم مهاجمتها بهذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ومن شأن وضع صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية أن يعزز فكرة ضرورة أن يستند الأمن الدولي إلى سيادة القانون بدلاً من استعمال القوة. وقد طرحت الوفود السابقة جميع هذه العناصر هنا، وأود الآن أن أعرب عن تأييد البرازيل للبيان الذي أدلى به سفير مصر، باسم مجموعة الـ ٢١، فضلاً عن الوفود الأخرى التي أدلت ببيانات واضحة جداً موافقة لهذه العناصر.

وحتى اليوم، لا توجد معاهدة عالمية ملزمة قانوناً تتضمن ضمانات أمنية سلبية. وبعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ليست مهتمة بهذه المسألة لأنها مطمئنة بفضل مشاركتها في أحلاف عسكرية قائمة على الأسلحة النووية. والدول الأخرى غير الحائزة لأسلحة نووية، رغم اهتمامها بالضمانات الأمنية، تعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تنحصر في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإحجام الدول الحائزة لأسلحة نووية عن إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة عالمية ملزمة قانوناً لإعطاء ضمانات أمنية سلبية يقوض أمن الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية، لأنه يدل على أن الدول الحائزة لأسلحة نووية قد تفكر في استعمال تلك الأسلحة بالفعل حتى لو في "حالات استثنائية". وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يعزز التصور الخاطئ بأن حيازة أسلحة نووية والحق في استعمالها يشكلان رادعاً للعدوان ويزيدان من الأمن.

ومن بين جميع القضايا الأساسية، فإن المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية ستكون بالتأكيد من أبسط القضايا غير الخلافية، كما ذكر هنا مثلاً زميلنا من باكستان في بيانه. وأود أن أضيف الآن أيضاً أن هذه المفاوضات ينبغي، حسب فهمي، أن تكون مفاوضات من النوع غير المعقد وذلك بسبب عنصرين أساسيين تتضمنهما هذه المفاوضات. الأول هو أن هذه المسألة ضرورية من الناحية الأخلاقية. فمن غير المقبول ألا يكون لدينا حتى اليوم صكّ متفاوضٍ عليه ومُلزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية. ولأنه ليس من الضروري أيضاً أن نقبل ضمناً بالأسلحة النووية، رغم أننا مضطرون، ريثما نبرم معاهدة لنزع السلاح النووي، أن نقبل إعطاء الأولوية للتفاوض على ضمانات أمنية نووية على أساس ملزم قانوناً وأن نصر على إعطائها هذه الأولوية.

وتتوقع البرازيل أن يقر المؤتمر برنامج عمل في أقرب وقت ممكن وإدراج بند يتعلق بفريق عامل معني بالضمانات الأمنية السلبية. ونعتقد أن هناك ضرورة ملحة لإبرام صك ملزم قانوناً يتضمن ضمانات تعطيها الدول الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. فضمانات الأمن الإيجابية والإعلانات السياسية غير الملزمة لا تكفي. والمناقشات بشأن الضمانات الأمنية السلبية تشمل عادة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضرورة تعزيزها. ويمكننا أن نمضي وفق هذه المبادئ، وما برحت البرازيل تصر هي ونيوزيلندا منذ عدة سنوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة على أننا ينبغي أن نقوم بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، نظراً إلى أن معظم هذه المسائل المتعلقة بحيازة الأسلحة النووية تقتصر على نصف الكرة الشمالي. وقد حان وقت تنقيح هذه البيانات منذ زمن طويل. ولا يكفي مجرد سحب البيانات التفسيرية: فالخطوة الضرورية الأخرى ينبغي أن تكون التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً يوفر ضمانات غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وكما نعلم، فإن أول ضمان أمني سلمي ملزم قانوناً ورد في معاهدة ثلاثيولوكو لعام ١٩٦٧، ونحن فخورون جداً بما لأنها جعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكانت البرازيل من بين البلدان المؤيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. فالمعاهدة ألهمت مناطق أخرى لتحذو حذوها وإنشاء مناطق مشابهة. ونأمل أن يخرج الاجتماع المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المقرر عقده في نيسان/أبريل في نيويورك ببعض النتائج الهامة في هذا الصدد.

والحقيقة البارزة المتمثلة في خلو نصف الكرة الجنوبي بأكمله تقريباً، كما أشرت، وكذلك وسط آسيا ومنغوليا، من الأسلحة النووية في الوقت الحاضر يعني أن المشكلة التي يمثلها استمرار وجود الأسلحة النووية وانتشارها المحتمل يُعزى سببها إلى نصف الكرة الشمالي.

السيد الرئيس، إنني أتطلع إلى الاستماع - وقد استمعنا إلى بعض البيانات بالفعل - ولكنني أتطلع إلى الاستماع في هذه المناقشة، وأشكركم شكراً جزيلاً لإتاحتها، إننا نتطلع إلى الاستماع من الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى حجج معاصرة قد تبرر في رأيها أسباب عدم استعدادها حالياً للانضمام إلى جهد مشترك من أجل التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية، نظراً إلى أن معظم هذه التبريرات والحجج التي استمعنا إليها حتى الآن يرجع تاريخها إلى الثمانينات، أو التسعينات كحد أقصى، وهي ترتبط ارتباطاً شديداً بظروف قديمة، لا سيما بظروف الحرب الباردة. ولذلك أعتقد أن من المهم إذا استطعنا - نحن على الأقل نتطلع إلى سماع بيانات وإيضاحات عن السبب، لأنني لا أفهم - وأعتقد أن البرازيل سجلت موقفها بهذا الخصوص، إنني لا أفهم الحجج التي لا تزال باقية التي تبرر، أو تحاول تبرير، عدم امتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية للتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة نيوزيلندا. الكلمة لك سيدتي.

السيدة دونالي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أدلي فيها بكلمة خلال رئاستكم، اسمحوا لي أن أشكركم على قيادتكم وجهودكم، وكذلك جهود وفدكم، للسير بنا قدماً. وبينما يقترب موعد استلام بلدنا لمقاييد الرئاسة، فإننا نقدر التزامكم تقديرًا شديداً، وكذلك التزام المكسيك من قبلكم، بتوجيه أعمالنا. وتطلع نيوزيلندا إلى مواصلة العمل معكم خلال الأشهر القادمة في إطار فريق الرؤساء الستة.

وقد أردت أن ألقى بكلمة للرد على البيان الذي أدلت به صباح اليوم السيدة ميا غاندينرغر باسم الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. وحيث إن هذه قد تكون آخر مرة تتاح لي فيها فرصة مخاطبة هذا العضو القدير من أعضاء المجتمع المدني مخاطبة مباشرة في مؤتمر نزع السلاح، لذا فإنني أود أن أسجل تقدير وفدي العميق للعمل الذي أنجزته الرابطة بإعلام العالم الخارجي بما يجري في هذه الهيئة، والتعليق عليه وشرح الإجراءات الغامضة المتبعة هنا، وإفهام العالم الحقيقي آثار فشلنا المستمر بعدم الوفاء بالولاية التفاوضية للمؤتمر. ونحن سوف نفتقدكم، ونتطلع إلى مواصلة عملنا معكم في بعض المحافل الأكثر تقدماً التي نسعى فيها إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وعندما يدبُّ التعب حتى بالرابطة النسائية الدؤوبة من مؤتمر نزع السلاح وتتركه فمن المؤكد أن هذا يجب أن يكون بمثابة جرس إنذار لنا جميعاً.

والحالة التي نشهدها الآن تذكرنا بمثل مشهور من أمثلة سكان الماوري الأصليين في نيوزيلندا: "ما أهم شيء؟ الناس هم أهم شيء. الناس هم أهم شيء. الناس هم أهم شيء". فمن المؤسف ولكن ربما ليس من المستغرب أن الجهود التي بذلها البعض في هذه الهيئة لاستبعاد الناس من مداولاتها، سواء بعرقلة قبول أعضاء جدد أو بمنع مشاركة المجتمع المدني فيها، دفعت بالجموعة الوحيدة التي ما زالت مهتمة بعملنا إلى فقدان الأمل لا في قدرتنا فقط بل أيضاً في مدى استعدادنا لأن نتغير نحو الأفضل. ومع رحيل آخر ممثلة من ممثلي المجتمع المدني التي تولي

اهتماماً منتظماً لمؤتمر نزع السلاح، يجب أن نسعى جميعاً لضمان عدم نسيان باسم من نحن هنا ولمصلحة من يجب علينا العودة إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عُمرُوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): هذا ليس بياناً بل رسالة شكر بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميالاتينسك). ونود أن نشكر حكومتي فرنسا والمملكة المتحدة على تصديق بروتوكول معاهدة سيميالاتينسك. كما نشكر حكومة الصين على المعلومات التي قدمتها عن التقدم المحرز في مجال التصديق على البروتوكولات.

ونحن لا نزال ننتظر بعض المعلومات عن عملية التصديق من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونعتقد أن توقيع البروتوكول والتصديق المبكر عليه سيشكلان إسهاماً كبيراً في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني أدرك، بالطبع، أن الاحتفال بيوم المرأة قد بدأ، وأجزي تهنئة صادقة للنساء بهذه المناسبة، ولكن يبدو لي أن هذه المناسبة السعيدة، بل والعظيمة، أي اليوم الدولي للمرأة، لا ينبغي أن تُستغل كفرصة لتوجيه أصابع الاتهام إلى مؤتمر نزع السلاح، فهذا الأمر يعقد ببساطة النهج المتباعدة إزاء بعض البنود الجديدة والهامة للغاية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. فكما تعلمون نحن هنا للتعامل مع مسائل نزع السلاح. لذلك أخبروني ما العلاقة بين نزع السلاح والعنف الجنساني الذي يمكن أن يرتكب بدون أي أسلحة؟ دعونا، إذن، نلتزم بجدول الأعمال المتفق عليه ونركز على الموضوع.

إن الوفد الروسي يسلم بأهمية الضمانات الأمنية السلبية بالنسبة لعدد كبير من الوفود في المؤتمر، إن لم يكن لمعظمهم. وما يؤكد ذلك هو إدراج الضمانات الأمنية السلبية باعتبارها إحدى المسائل الرئيسية الأربع في جدول أعمال المؤتمر. ففي عام ١٩٩٥، شاركت روسيا، إلى جانب دول أخرى حائزة لأسلحة نووية، في تقديم قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وجرى بموجب ذلك القرار تقديم ضمانات أمنية إيجابية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وروعت الإعلانات الوطنية المناظرة للدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن الضمانات السلبية.

ولمسألة الضمانات الأمنية أهمية خاصة في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد روسيا بثبات تطلعات الدول الأطراف في المعاهدة التي لا تملك أسلحة نووية لتأمين هذا الالتزام من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية. وكما تعلمون، تصدر الضمانات الملزمة قانوناً بموجب البروتوكولات ذات الصلة لمختلف المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد وقعت روسيا وصدقت على البروتوكولات الملحقه بمعاهدات تلاتيلوكو وبيليندا وبواروتونغا.

وفي العام الماضي في اللجنة التحضيرية مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، أبرمت الدول الحائزة لأسلحة نووية بروتوكول معاهدة إنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأود أن أشدد على حقيقة أن هذه هي أول مرة في تاريخ العالم تقوم فيها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتوقيع على بروتوكول في الوقت ذاته. وعندما وقعت روسيا على البروتوكول أعلنت تحفظاتها التقليدية، وفقاً لعقيدتها العسكرية، التي تقتزن بتوفير الضمانات الأمنية السلبية. وتلك هي الممارسة المعتادة والهدف منها منع أي احتمال بإساءة استخدام أحكام المعاهدة إساءةً قد تتنافى وهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وينطبق الشيء نفسه على سائر المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويشكل توقيع البروتوكول خطوة هائلة صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في إطار القانون الدولي. ونعتمد التصديق على البروتوكول في المستقبل القريب جداً.

كما نؤيد الجهود التي تبذلها منغوليا لتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي إطار اتفاق ثنائي، التزمت روسيا باحترام هذا المركز وتوفير الضمانات المناسبة. وشاركنا أيضاً في الإعلان المشترك الصادر عن الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، الذي وقع في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثم فإن الاتحاد الروسي قدم بوجه عام ضمانات أمنية ملزمة قانوناً إلى أكثر من ١٠٠ دولة. ولكننا على استعداد للمضي شوطاً أبعد وأن نعمل من أجل زيادة المساحة التي تغطيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فنحن نؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونعتبر إنشاءها في القانون الدولي أولوية ونحن على استعداد للتوقيع على البروتوكول المناظر لمعاهدة بانكوك، مشفوعاً بالتحفظات النموذجية التي تحمي مصالحنا الوطنية.

وإحدى المسائل الملحة هي مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وتم تأكيد أهمية هذه المبادرة في قرارات مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ونؤيد الجهود التي يبذلها المنسق الخاص للمؤتمر، نائب وزير الخارجية ياكو لايفاف. ونؤيد التعجيل بإتمام المرحلة التحضيرية وعقد المؤتمر. وروسيا، بوصفها إحدى الدول المؤسسة المشاركة، على استعداد لتقديم كل دعم ممكن للعملية، كما فعلت في الماضي. بيد أننا يجب أن نتذكر أننا لن نستطيع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين عشية وضحاها. فإنشاؤها يتطلب عملاً شاقاً. ولكن مجرد بداية العملية أمر بالغ الأهمية من حيث إنها تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولدى مؤتمر نزع السلاح الولاية ويتمتع بالقدرات اللازمة للاضطلاع بمسألة الضمانات الأمنية، ويعود الفضل الكبير في ذلك لمركزه الفريد بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ونؤيد في هذا الصدد الإسراع في فتح حوار موضوعي بشأن الضمانات الأمنية السلبية في مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، إذا أقر برنامج عمل المؤتمر، فإننا على استعداد للمشاركة في صياغة اتفاق عالمي في المؤتمر بشأن إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، بعد مراعاة الأحكام المنصوص عليها في عقيدتنا العسكرية.

وجدير بي أن أشرح عند هذا الحد ما أعنيه بالأحكام السالفة الذكر المنصوص عليها في العقيدة العسكرية للاتحاد الروسي. هناك حُكمان. الحالة الأولى: يجوز لروسيا ويحق لها

استعمال الأسلحة النووية إذا اعتدي عليها بأسلحة نووية. والحالة الثانية: إذا اعتدي عليها باستعمال أسلحة تقليدية، ولكن بشرط أن يهدد استعمالها وجود الدولة بمحد ذاته. ولذلك فإن التحفظات النموذجية التي نطبقها فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية تغطي السيناريوهين التاليين: أولاً، الحالات التي تشارك فيها دولة غير حائزة لأسلحة نووية في عدوان على الاتحاد الروسي بالاشتراك مع دولة حائزة لأسلحة نووية استعملت أسلحة نووية؛ ثانياً، إن الاتحاد الروسي لا يعتبر نفسه مقيداً بالالتزامات المفروضة بموجب البروتوكول في حال اكتشاف أسلحة نووية مؤقتة أو دائمة في أراضي الدول المشاركة كل في منطقتها الحالية من الأسلحة النووية.

أخبروني (أنا طرحت هذا السؤال في العام الماضي في المشاورات غير الرسمية، لكنني لم أتلّق أي رد): كيف تخل هذه التحفظات، أو الإعلانات التفسيرية، بحقوق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تعترف بالوفاء بالتزاماتها بحسن نية بموجب المعاهدات المناظرة، أي بعدم مشاركة أي دولة حائزة لأسلحة نووية بالعدوان على الاتحاد الروسي أو بالعدوان باستعمال أسلحة تقليدية تهدد وجود الدولة الروسية؟ وينبغي النظر في تلك النقطة كما ينبغي لنا على الأرجح مواصلة النقاش خلال المناقشات المواضيعية التي نأمل أن تجري هذا العام عقب إصدار القرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين. هل هناك أي وفد آخر يود أن يتكلم؟ لا يبدو أن هناك من يريد أن يتكلم.

لعلكم تذكرون أننا قررنا خلال الجلسة العامة المعقودة في ١٧ شباط/فبراير عقد اجتماعات عامة رسمية لإجراء مناقشات مركزة وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الأساسية الأربع، أي نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية.

واختتمنا اليوم المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية الأربع. وآمل أن يوافق الكثيرون منكم على أن روح المشاركة قد سادت المناقشات وأن المناقشات كانت مفيدة جداً وموضوعية بشأن هذه المسائل الأساسية الأربع.

وقد علمنا عن تطورات جديدة ومبادرات جديدة ومقترحات شتى ينبغي أن نواصل تقصّيها. ويحدوني شديد الأمل في أن هذا سيسهم في تعزيز أعمال المؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أشير إلى أن الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر قد تكلل بالنجاح. وقد تكلم في المؤتمر عدد كبير من الشخصيات البارزة التي أعربت عن آرائها بشأن مختلف المسائل المتصلة بأعمال المؤتمر. وهذا يدل على الأهمية القصوى التي يوليها العديد من الدول للمؤتمر، وقد حثت في الوقت نفسه المؤتمر على تنفيذ ولايته باستئناف العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

وكما تعلمون جيداً، فإننا تشاورنا أيضاً بشأن ثلاثة مشاريع مقترحات خلال رئاسة منغوليا، أي بشأن إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، ومشروع جدول زمني لأنشطة دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥ وإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب العمل.

وقد بذلت رئاستنا قصارى جهدها لإجراء مشاورات بشأن مشاريع هذه الوثائق إلى أقصى حد ممكن. وعقدتُ صباح أمس، على سبيل المثال، جولة أخرى من الاجتماعات مع المنسقين الإقليميين، وتلقيتُ ملاحظات وتعليقات أولية على مشاريع المقترحات الثلاثة. ومع ذلك، لم تتمكن جميع المجموعات الإقليمية حتى هذه اللحظة من تقديم ملاحظاتها، لذا فإنني أرى أن ثمة حاجة إلى مواصلة المشاورات.

وحيث إن رئاسة منغوليا أشرفت على نهايتها، أشعر بأمل كبير في أن الرئاسة القادمة، أي رئاسة زملائنا من المغرب، ستواصل المشاورات بشأن مشاريع المقترحات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لجميع الوفود، بمن فيهم الرؤساء الستة والمنسقون الإقليميون، على ما قدموه لي ولفريقي من دعم وتعاون كبيرين. كما أود أن أشكر المترجمين الشفويين وموظفي المؤتمرات وأمانة المؤتمر على الدعم الذي قدموه إلى رئاستنا.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١٧ آذار/مارس في الساعة ١٠/٠٠ برئاسة المغرب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.